

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

وثيقة ما بعد الدورة

الدورة ١٠٢ (٣-٧ شباط/فبراير ٢٠١٤)

أولاً - مقدمة

١ - تعكس هذه الوثيقة البلاغات والحالات التي نظر فيها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها في دورته ١٠٢ المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤.

ثانياً - الرسائل

٢ - في الفترة ما بين الدورتين ١٠١ و ١٠٢، أحال الفريق العامل في إطار إجراءاته العاجلة ثماني حالات: باكستان (١) والبحرين (٤) وبنغلاديش (٢) والمكسيك (١).

٣ - وخلال الدورة ١٠٢، قرر الفريق العامل أن يحيل إلى ١١ دولة ٨٧ حالة من حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها حديثاً. وأوضح الفريق العامل أيضاً ثلاث حالات، في البحرين وسري لانكا. ومن بين الحالات الثلاث، جرى توضيح حالة واحدة على أساس المعلومات المقدمة من الحكومة وحالتين على أساس المعلومات المقدمة من المصادر.

٤ - وفي الفترة ما بين الدورتين ١٠١ و ١٠٢، أحال الفريق العامل ثلاث بلاغات في إطار إجراءاته المتعلقة بالتدخل الفوري بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، إلى كل من تايلند (١) والسلفادور (٢). وأحال الفريق العامل أيضاً ١٠ نداءات عاجلة،



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-14169 220514 220514



* 1 4 1 4 1 6 9 *

بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن أشخاص أُلقي القبض عليهم أو احتجزوا أو اختطفوا أو سلبوا حريتهم بشكل آخر أو أشخاص اختفوا قسراً أو تعرضوا لخطر الاختفاء في الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا والبحرين والجزائر والجمهورية العربية السورية والصين ومصر.

٥- وخلال الدورة ١٠٢، استعرض الفريق العامل أيضاً ادعاءين عامين يتعلقان بالجزائر وسري لانكا.

ثالثاً- الأنشطة الأخرى

٦- في الدورة ١٠٢، اعتمد الفريق العامل أساليب عمله بصيغتها المنقحة (A/HRC/WGEID/102/2).

٧- وقرر الفريق العامل مناقشة الدراسة المواضيعية بشأن الاختفاء القسري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعتمادها خلال دورته ١٠٣.

رابعاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

١- الجزائر

الإجراء العادي

- ٨- أحال الفريق العامل ١٧ حالة إلى الحكومة.
- ٩- تتعلق الحالة الأولى بالسيد **صادق صادق**، الذي يُزعم أنه شوهد آخر مرة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في مقر مفرزة الدرك الوطني في العوانة، حيث كان محتجزاً.
- ١٠- وتتعلق الحالة الثانية بالسيد **صلاح سامح**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مقر وحدة التدخل السريع رقم ١٧ التابعة لمفرزة الدرك الوطني في بوحمدون ومقرها بوحمدون - تاسوست.
- ١١- وتتعلق الحالة الثالثة بالسيد **أحسان سعادة**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، في ثكنة عسكرية بزيامة منصورية في وسط جيجل.

- ١٢ - وتعلق الحالة الرابعة بالسيد عبد السلام سلوي، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مقر وحدة التدخل السريع رقم ١٧ التابعة للدرك الوطني في بومحمدون.
- ١٣ - وتعلق الحالة الخامسة بالسيد حسين سامح، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ في مقر وحدة التدخل السريع رقم ١٧ التابعة للدرك الوطني في بومحمدون.
- ١٤ - وتعلق الحالة السادسة بالسيد عبد العزيز صويلح، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في مقر فرقة الدرك الوطني بالعوانة.
- ١٥ - وتعلق الحالة السابعة بالسيد شريف طمينة، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في ثكنة وسط تكسانا.
- ١٦ - وتعلق الحالة الثامنة بالسيد سمير طيار، الذي يُدعى أنه اختطف في ٨ آذار/مارس ١٩٩٤ من مقر إقامته على يد أفراد تابعين للدرك والجيش.
- ١٧ - وتعلق الحالة التاسعة بالسيد بلال توافق، الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في المركز الإقليمي للبحث والتحقيق، قبالة سجن الكدية.
- ١٨ - وتعلق الحالة العاشرة بالسيد كامل يدري، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في مقر القطاع العسكري العملياتي في جيجل.
- ١٩ - وتعلق الحالة الحادية عشرة بالسيد فريد يدري، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، في مقر القطاع العسكري العملياتي في جيجل.
- ٢٠ - وتعلق الحالة الثانية عشرة بالسيد فرحات زغود، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في مقر القطاع العسكري العملياتي في جيجل.
- ٢١ - وتعلق الحالة الثالثة عشرة بالسيد هارون صابو، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في مقر القطاع العسكري العملياتي في جيجل.
- ٢٢ - وتعلق الحالة الرابعة عشرة بالسيد طيب خليفة، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ في مكان عمله في الناحية العسكرية الخامسة في قسنطينة.
- ٢٣ - وتعلق الحالة الخامسة عشرة بالسيد عبد الله بلقاسم، الذي يُدعى أنه أُلقي القبض عليه في مقر إقامته، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ على يد موظف عسكري يرتدي الزي الرسمي وموظف من فرقة مكافحة الإرهاب.
- ٢٤ - وتعلق الحالة السادسة عشرة بالسيد فريد بلحاج، الذي يُدعى أنه أُلقي القبض عليه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على يد أفراد من شرطة في المقرية، في شارع بالقرب من مقر إقامته.

٢٥ - وتتعلق الحالة السابعة عشرة بالسيد حسين عرب، الذي يُدعى أنه شُهِد آخر مرة في أيار/مايو ١٩٩٥ في مركز درك الأودية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٢٦- في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ردت الحكومة على رسالة تتعلق بطلب من أجل التدخل الفوري أرسلت إليها بالاشتراك مع أربع آليات أخرى للإجراءات الخاصة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، تتعلق بالاستخدام المفرط للقوة والقبض على أقارب ضحايا الاختفاء القسري أثناء مظاهرة سلمية نُظمت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لدعم ضحايا التعذيب. وفيما يتعلق بالأسباب القانونية للاحتجاز واللجوء إلى القوة، أكدت الحكومة في ردها أن "قوات الشرطة احتجزت خمسة أفراد مهندسين كانوا يستخدمون العنف ويحرضون الناس" وذلك في محاولة لتفريق المحتشدين. وأشارت الحكومة أيضاً إلى نتائج التحقيقات التي أجريت وذكرت أن القضية المرفوعة ضد الأفراد المحتجزين الخمسة قد أغلقت بعد أن قررت الحكومة سحب التهم الموجهة إليهم.

٢٧- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحالت الحكومة معلومات محدثة تتعلق بـ ٢٧٢٢ حالة لم يبت فيها بعد.

٢٨- وواصل الفريق العامل تجهيز المعلومات التي أحالتها الحكومة في ٥ شباط/فبراير و٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. واستعرضت المعلومات المتعلقة بـ ١١٠ حالات لم يبت فيها بعد واعتُبرت تلك المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

النداءات العاجلة

٢٩- أحال الفريق العامل بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة نداءً عاجلاً إلى الحكومة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويتعلق النداء العاجل بادعاء الاختفاء القسري للسيد جميل المزيان بعد نقله من خليج غوانتانامو إلى الجزائر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الادعاء العام

٣٠- في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة ادعاءً عاماً إلى الحكومة يتعلق بالكشف عن مقبرة جماعية بالقرب من رأس الماء، العزابة، في ولاية سكيكدة^(١).

(١) سينشر المحتوى الكامل للادعاء في التقرير المتعلق بالرسائل الصادرة عن الإجراءات الخاصة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين (A/HRC/26/21).

٢- أنغولا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣١- في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحالت الحكومة إلى الفريق العامل رسالة تتعلق بحالتين لم يبت فيهما بعد. ورئي أن المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

المعلومات المقدمة من المصادر

٣٢- قدمت المصادر معلومات بشأن الحالتين اللتين لم يُبت فيهما بعد المشار إليهما أعلاه.

٣- البحرين

الإجراءات العاجلة

٣٣- في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدم الفريق العامل في إطار إجراءاته العاجلة بلاغاً إلى حكومة البحرين يتعلق بحالتين. وتم فيما بعد توضيح الحالتين أثناء الدورة بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من المصادر. ويتعلق البلاغ بالسيد **محسن إبراهيم مرزوق وأحمد محمد حبيب العصفور**، الذين يدعى أنهما اختُطفَا في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من شقة في منقطة الدراز على يد رجال الشرطة وأفراد مقنعين يرتدون سترات خاصة بأفراد الشرطة.

٣٤- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل في إطار إجراءاته العاجلة حالة أخرى إلى الحكومة تتعلق بالسيد **أحمد محمد صالح العرب**، الذي يُدعى أنه اختُطف في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على يد أفراد من الشرطة يرتدون زيّاً مدنياً من شقة في مدينة حمد.

٣٥- وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل في إطار إجراءاته العاجلة حالة رابعة إلى الحكومة تتعلق بالسيد **علي عبد الأمير علي حسن أحمد خميس عبد الأمير**، الذي يُدعى أنه اختُطف في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على يد أفراد في الشرطة البحرينية وقوات الأمن البحرينية التابعة لوزارة الداخلية.

المعلومات المقدمة من المصادر

٣٦- قدمت المصادر معلومات عن الحالتين اللتين لم يبت فيهما بعد. وتم توضيح الحالتين نتيجة ذلك.

التوضيح

٣٧- تبعاً للمعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالتين.

النداءات العاجلة

٣٨- أحال الفريق العامل نداءً عاجلاً إلى الحكومة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بالاشتراك مع آيتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة. ويتعلق النداء العاجل بادعاء بالقبض على السيد عقيل عبد الرسول محمد أحمد واحتجازه، وادعاء تعرض شخص دون سن ١٨ عاماً والسادة أحمد محمد صالح العرب ومنصور علي منصور الجمري وحسين الغسرة للاختفاء القسري.

٤- بنغلاديش

الإجراءات العاجلة

٣٩- في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل إلى الحكومة بلاغاً يتعلق بحالتين في إطار إجراءاته العاجلة. ويتعلق البلاغ بالسيد بارفيز هيومايون كابير والسيد محمد سيف الإسلام هيرو، الذين يُدعى أنهما اختُطفَا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على يد أفراد يرتدون الزي العسكري، عندما كانا في طريقهما من لكسام إلى مستشفى كومبلا.

٥- شيلي

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٠- في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، أحالت حكومة شيلي إلى الفريق العامل رسالة تتعلق بـ ١٦ حالة. وبالاستناد إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في دورته ١٠٢، أن يطبق قاعدة الستة أشهر على عشر حالات. واعتُبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالات المتبقية غير كافية لتوضيحها.

٦- الصين

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤١- في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، استجابت حكومة الصين لنداءين عاجلين مشتركين. والرسالة الأولى (انظر المرفق) هي الرد على نداء عاجل كان قد أُرسِل إليها بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن ادعاءات تفيد بأن امرأتين هما السيدة كاو شونلي والسيدة تشين جيانفانغ حُرمتا من السفر إلى جنيف لحضور حلقة تدريبية بشأن آليات الأمم المتحدة، وادعاءات أخرى تفيد

بأن السيدة كاو شونلي قد تعرضت للاختفاء القسري^(٢). وأشارت الحكومة في ردها إلى أن السيدة كاو شونلي كانت قد تجاوزت في مناسبات عديدة أمراً إدارياً اجتماعياً. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدر مكتب المدعي العام في تشاو يانغ أمراً بإلقاء القبض عليها، وتم احتجازها. وفيما يتعلق بتشين جيانفانغ، أشارت الحكومة إلى أن مكتب الأمن العام في بلدية شنغهاي أوقف السيدة كاو على الحدود في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عملاً بالمادة ١٢ من القانون الإداري المتعلق بالخروج من الصين والدخول إليها.

٤٢ - والرسالة الثانية (انظر المرفق) هي رد على نداء عاجل وجه إليها بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ويتعلق بعشرين شخصاً تعرضوا للتوقيف والاحتجاز، وللإختفاء القسري في بعض الحالات، في أعقاب مشاركتهم في تجمعات سلمية أو حملات تتعلق بحقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من البلد. وقدمت الحكومة في ردها معلومات تتعلق ببيانغ واي وشوتشيونغ، وجو يمين، وسونغ غونغ تشيانغ، وجيو فيشيونغ وسن ديشنغ وزهو ويلين.

النداءات العاجلة

٤٣ - في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسل الفريق العامل بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة نداءً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بادعاء تعرض جونغ بو تسيزن وترينلي تسيكار ويما ترينلي وجاكودور وكينراب ونياغدمبو وشاوو تاشي وآتشوك فولشينغ للاختفاء القسري.

الملاحظات

٤٤ - يود الفريق العامل أن يشكر الحكومة على ردودها. وفيما يتعلق بالادعاءات الواردة في البلاغات، يشعر الفريق العامل بالقلق لأن الوضع يكشف عن وجود نمط لحالات اختفاء قسري لفترات قصيرة. ويكرر الفريق العامل تأكيد المادتين ٢ و ١٠ من الإعلان اللتين تنصان على أنه: "لا يجوز لأي دولة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها" وعلى أن توضع فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز أي شخص محروم من حريته وعن مكان أو أمكنة احتجازه في متناول أفراد أسرته أو محاميه. ويذكر أيضاً بالمادة ١٣(٣) و(٥) من الإعلان التي تنص على أن "تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة

(٢) السيدة كاو شونلي توفيت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وأصدرت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، بياناً عاماً أدانت فيه الأحداث التي أدت إلى وفاة السيدة كاو وطالبت بإجراء تحقيق كامل. ويمكن الاطلاع على البيان على العنوان التالي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14394&LangID=E.

أو التهديد أو الانتقام" وأن تُتخذ الخطوات اللازمة "لضمان المعاقبة بالعقوبات المناسبة على أي معاملة سيئة أو تهديد أو عمل انتقامي أو أي شكل من أشكال التدخل، تقع لدى تقديم الشكوى أو أثناء إجراءات التحقيق"؛ و يذكر أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢١، الذي حث فيه المجلس الدول على أن تتخذ خطوات لتوفير الحماية الكافية لحملة فئات تشمل المدافعين عن حقوق الإنسان المناهضين للاختفاء القسري وأسر الأشخاص المختفين مما قد يتعرضون له من تخويف أو اضطهاد أو انتقام أو سوء معاملة.

٧- كولومبيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٥- في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أحالت حكومة كولومبيا رسالةً إلى الفريق العامل رداً على رسالة من أجل التدخل العاجل أرسلت بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ تتعلق بادعاء تعرض روسيو كامبوس، وإليزاردو باديلو وأعضاء آخرين في "حركة حقوق الإنسان في بارانكابيرميخا للتهديد بالقتل". وقدمت الحكومة في ردها معلومات واردة من المدعي العام بشأن التحقيق الجاري في التهديدات التي تعرض لها الضحايا.

٤٦- وفي نفس الرسالة، ردت الحكومة أيضاً على رسالة من أجل التدخل العاجل أرسلت بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ تتعلق بادعاء قتل المحامي خوان كارلوس كانيزاليس أو كامبو، وكذلك أعمال التخويف والتهديد بالقتل التي تعرض لها محامون ينوبون في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان منهم سنيفر سيفوينتس المكلف حالياً بتمثيل ضحايا في تحقيقات جنائية متعددة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات اختفاء قسري. وذكرت الحكومة في ردها أن السيد سيفوينتس ليس له صلة ببرنامج الحماية وأنه غير مسجل كشخص مستفيد. وأحالت الحكومة أيضاً معلومات من وزارة الداخلية تتعلق بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتكفل للمدافعين عن حقوق الإنسان مزاوله نشاطهم بأمان. وأشار وزير الداخلية إلى عملية الضمانات الوطنية المتعلقة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك القادة المجتمعيين والمحليين.

٤٧- وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت الحكومة رداً آخر على رسالة التدخل الفوري المشار إليها أعلاه المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقدمت معلومات عن التدابير المتخذة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين، وعن التدابير المتعلقة بالدعم المقدم علناً إلى الأفراد الذين تعرضوا لحمالات الوصم والظعن في المصادقية.

الملاحظات

٤٨ - شكر الفريق العامل الحكومة على ردودها. وفيما يتعلق بالقضايا التي تناولتها رسائل التدخل الفوري، يُذكر الفريق العامل بالمادة ١٣ من الإعلان التي تنص على أن "تُتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام" وأن تُتخذ الخطوات اللازمة "لضمان المعاقبة بالعقوبات المناسبة على أي معاملة سيئة أو تهديد أو عمل انتقامي أو أي شكل من أشكال التدخل، تقع لدى تقديم الشكوى أو أثناء إجراءات التحقيق". وفضلاً عن ذلك، يُذكر الفريق العامل أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢١ الذي حث فيه المجلس الدول على أن تتخذ خطوات لتوفير الحماية الكافية لحملة فئات تشمل المدافعين عن حقوق الإنسان المناهضين للاختفاء القسري وأسر الأشخاص المختفين مما قد يتعرضون له من تخويف أو اضطهاد أو انتقام أو سوء معاملة.

٨ - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

الإجراء العادي

٤٩ - أحال الفريق العامل عشر حالات إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة جمهورية كوريا أيضاً نسخاً عن الحالات المذكورة.

٥٠ - وتعلق الحالة الأولى بالسيد آهين هاك - سو، الذي يُدعى أنه اختفى في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ بعد أن سافر إلى سايجان في رحلة عادية لجمع مستلزمات طبية عندما كان يخدم في فييت نام. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، قُدمت إلى فييت نام أيضاً نسخة عن الحالة.

٥١ - وتعلق الحالة الثانية بالسيدة كيم هي - يون التي كانت دون سن ١٨ عاماً وقت اختفائها المزعوم، ويُدعى أنها اختُطفَت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ على يد أفراد في جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مستشفى الصليب الأحمر في سيول، حيث كانت تعمل كممرضة متدربة.

٥٢ - وتعلق الحالة الثالثة بالسيد كيم كيونج - دو الذي يُدعى أنه اختُطف في ٦ حزيران/يونيه ١٩٦٨ على يد أفراد في قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما تم الاستيلاء على قارب الصيد "بوكيل - هو" الذي كان يعمل على متنه.

٥٣ - وتعلق الحالة الرابعة بالسيد كيم سيوك - مان الذي يُدعى أنه اختُطف في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ على يد أفراد في قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما تم الاستيلاء على قارب الصيد "آنيونغ ٣٦" الذي كان يعمل على متنه.

٥٤- وتعلق الحالة الخامسة بالسيد **سون هابي - كيونغ** الذي يُدعى أنه اختُطف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ على يد أفراد في جيش كوريا الشعبية الديمقراطية من مقر إقامته آنذاك ٣٧٢ جيكونك - ري، شونغجيو - إيب شونغ شيونغبوك - دو، جمهورية كوريا.

٥٥- وتعلق الحالتين السادسة والسابعة بالسيد **كيم يونج - شيول** والسيد **بارك دو - نام**، الذين يُدعى أنهما اختُطفا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ على يد أفراد في قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما تم الاستيلاء على قارب الصيد "أوديانج ٦١ - هو" الذي كانا يعملان على متنه.

٥٦- وتعلق الحالات الثامنة والتاسعة والعاشرة بالسيد **بارك دو - هيون** والسيد **سيو يونغ - جو** والسيد **يو كيونغ - تشونغ** الذين يُدعى أنهم اختُطفوا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ على يد أفراد في قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما تم الاستيلاء على قارب الصيد "أوديانج ٦٢" الذي كانوا يعملون على متنه.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٧- في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحالت الحكومة معلومات تتعلق بـ ١٣ حالة لم يبت فيها بعد. ولم تُعتبر المعلومات المقدمة كافية لتوضيح هذه الحالات.

٩- إكوادور

الإجراء العادي

٥٨- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة إكوادور تتعلق بالسيد **خوسيه دل كارمن مولانو ريوس**، وهو مواطن كولومبي، يُدعى أنه اختُطف في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣ على يد أفراد في كتيبة الغابة ٥٥ "Putumayo" 55 "Jungle Battalion"، وحدة العمليات ١-٣-٤ "COBRA" التابعة للاستخبارات العسكرية الإكوادورية، في بويرتو دل كارمن، كانتون بوتومايو. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، قُدمت إلى حكومة كولومبيا نسخة عن الحالة.

١٠- مصر

النداءات العاجلة

٥٩- أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى حكومة مصر. ويتعلق النداء العاجل بادعاء تعرض السادة خالد القزاز وأيمن الصيرفي وعبد المجيد مشالي للاختفاء القسري، وإيداع السيدين عصام الحداد وأيمن علي في الحبس الانفرادي.

١١ - السلفادور

رسالة من أجل التدخل الفوري

٦٠- في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة رسالة لطلب التدخل الفوري بشأن إغلاق مكتب الحماية القانونية لأسقف سان سلفادور.

٦١- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة رسالة أخرى للتدخل الفوري تتعلق بالهجوم العنيف على رابطة البحث عن الأطفال المفقودين (Asociación Pro-Búsqueda de Niñas y Niños Desaparecidos)، وإتلاف معلومات أساسية لعملية الحقيقة والعدالة والجبر في البلد.

الملاحظات

٦٢- فيما يتعلق بالقضايا التي تناولتها رسالتنا طلب التدخل الفوري، يذكر الفريق العامل بالمادة ١٣ من الإعلان التي تنص على أن "تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام" وأن تُتخذ الخطوات "لضمان المعاقبة بالعقوبات المناسبة على أي معاملة سيئة أو تهديد أو عمل انتقامي أو أي شكل من أشكال التدخل، تقع لدى تقديم الشكوى أو أثناء إجراءات التحقيق". ويذكر الفريق العامل أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢١ الذي حث فيه المجلس الدول على أن تتخذ خطوات لتوفير الحماية الكافية لجملة فئات تشمل المدافعين عن حقوق الإنسان المناهضين للاختفاء القسري، وأسر الأشخاص المختفين مما قد يتعرضون له من تخويف أو اضطهاد أو انتقام أو سوء معاملة. وهذه المعايير لا تحمي السلامة الجسدية للمدافعين عن حقوق الإنسان فحسب، بل تكفل أيضاً السير العادي لعمل منظمات حقوق الإنسان.

١٢ - غينيا

الإجراء العادي

٦٣- أحال الفريق العامل إلى حكومة غينيا سبع حالات.

٦٤- وتتعلق الحالة الأولى بشخص كان دون سن ١٨ عاماً وقت اختفائه المزعوم. ويُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في مقر إقامته في سولوبريمو (كولوما III).

٦٥- وتتعلق الحالة الثانية بالسيد الحاج حساني باه، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة بالقرب من قادة سياسيين أثناء مظاهرة نظمت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في ملعب كوناكري.

- ٦٦- وتعلق الحالة الثالثة بالسيد ميداو باري، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في مقر إقامته.
- ٦٧- وتعلق الحالة الرابعة بشخص آخر كان دون سن ١٨ عاماً وقت اختفائه المزعوم، ويُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في ملعب كوناكري.
- ٦٨- وتعلق الحالة الخامسة بالسيد مامادو أليو باه، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في مكان عمله في تاي أو ياه، بلدية راتوما.
- ٦٩- وتعلق الحالة السادسة بالسيد مامادو ميكالو، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في ملعب كوناكري أثناء مظاهرة.
- ٧٠- وتعلق الحالة السابعة بالسيدة عيساتو ديالو، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في ملعب كوناكري، وهي جالسة في المنصة الرسمية أثناء مظاهرة.

١٣- العراق

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٧١- في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدمت حكومة العراق معلومات تتعلق بسبع حالات لم يُبت فيها بعد. ورئي أن المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

نشرة صحفية

- ٧٢- في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر الفريق العامل بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة نشرة صحفية حث فيها حكومة العراق على توضيح مصير وأماكن وجود المقيمين السبعة في مخيم أشرف الذين يُدعى أنهم اختُطفوا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بعد هجوم قُتل فيه ٥٢ شخصاً. وأعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في النشرة الصحفية، عن قلقهم البالغ إزاء عدم وجود معلومات من السلطات العراقية فيما يتعلق بنتائج التحقيقات الجارية في الهجوم.

الملاحظات

- ٧٣- يكرر الفريق العامل تأكيد قلقه بشأن المقيمين السبعة في مخيم أشرف الذين يُدعى أنهم اختُطفوا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويشجع حكومة العراق على مواصلة التحقيقات في الحالات وتحديد مصير أولئك الأشخاص وأماكن وجودهم، وضمان مساءلة الجناة ونشر نتائج التحقيقات.

١٤ - كينيا

الإجراء العادي

- ٧٤- أحال الفريق العامل إلى حكومة كينيا عشر حالات.
- ٧٥- وتعلق الحالة الأولى بالسيد **توماس كيتتاي كوتوت**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في منزله وهو يقرأ في الشرفة الأمامية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ على يد ما يزيد عن ٢٠ فرداً من الجيش مدحجين بالسلاح يرتدون الزي العسكري يُعتقد أنهم ينتمون إلى فوج المظليين ٢٠ التابع للجيش الكيني.
- ٧٦- وتعلق الحالات الثانية والثالثة والرابعة بالسادة **ريتشارد شبكوي روتو وستيفان وساما شامياك وبرنارد تويكونغ**، الذين يُدعى إلقاء القبض عليهم في منازلهم في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ على يد أفراد من الجيش مدحجين بالسلاح يُعتقد أنهم ينتمون إلى فوج المظليين ٢٠ التابع للجيش الكيني.
- ٧٧- وتعلق الحالات الخامسة والسادسة والسابعة بالسادة **بنسن نجوياوا كوروكو وباتريك نالينغا نديما وجيديون شروب كويمبوي**، يُدعى إلقاء القبض عليهم عندما كانوا يرعون الماشية بالقرب من منازلهم في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ على يد أفراد من الجيش يُعتقد أنهم ينتمون إلى فوج المظليين ٢٠ التابع للجيش الكيني.
- ٧٨- وتعلق الحالة الثامنة بالسيد **بيتر أوليفيه أوسيكاتا**، الذي يُدعى أنه تعرض للتوقيف في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨ من مكان عمله على يد أفراد من الجيش يرتدون الزي الرسمي يُعتقد أنهم ينتمون إلى فوج المظليين ٢٠ التابع للجيش الكيني.
- ٧٩- وتعلق الحالة التاسعة بالسيد **جيفري جاكوب كابتونو** الذي يُدعى إلقاء القبض عليه من منزله في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ على يد ١٥ فرداً من الجيش يرتدون الزي الرسمي يُعتقد أنهم ينتمون إلى فوج المظليين ٢٠ التابع للجيش الكيني.
- ٨٠- وتعلق الحالة العاشرة بالسيد **فنسنت وساما كيريوني** الذي يُدعى إلقاء القبض عليه في سوق شيتابوربور في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على يد رجال شرطة مسلحين يرتدون الزي الرسمي يُعتقد أنهم ينتمون إلى وحدة الخدمة العامة التابعة للشرطة الكينية.

١٥ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٨١- في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحالت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الفريق العامل معلومات تتعلق بحالتين لم يتم البت فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

نشرة صحفية

٨٢- في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر الفريق العامل بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة نشرة صحفية حث فيها حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على زيادة جهودها المبذولة للتحقيق في تعرض السيد شومباز شومفون، عامل في المجال الإنمائي، للاختفاء القسري في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي النشرة الصحفية أعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء سلامة السيد شومفون وأمنه وحثوا الحكومة على مساءلة الجناة.

الملاحظات

٨٣- يشجع الفريق العامل حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على مواصلة التحقيقات في حالة السيد شومباز شومفون وعلى موافاة الفريق العامل بأية معلومات تتعلق بهذه الحالة. ويأمل الفريق العامل أن تكثف الحكومة تعاونها مع الآلية. وفي هذا الصدد، يذكر الفريق العامل بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢١، الذي حث فيه المجلس الدول على أن تتعاون مع الفريق العامل وأن تساعد له لكي يتمكن من تنفيذ ولايته بفعالية وبالقرار ١٢/٧ الذي حث فيه المجلس الحكومات المعنية على أن تكثف تعاونها مع الفريق العامل بشأن أي إجراء يتخذ عملاً بالتوصيات التي يوجهها الفريق العامل إليها.

١٦- المكسيك

النداءات العاجلة

٨٤- في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة المكسيك تتعلق بالسيد **دانييل راموس ألفارو**، الذي يُدعى أنه اختُطف في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على يد أفراد من الجيش المكسيكي في حقل مهجور بالقرب من بلدة بتانيا، في ميجو آسان.

الإجراء العادي

٨٥- أحال الفريق العامل ١٢ حالة إلى الحكومة.

٨٦- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **ماريو خورخي توفار مارتينيز**، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ على يد أفراد تابعين لشرطة بلدية سان نيكولاس دي لوس غارسا، نويفو ليون.

- ٨٧- وتعلق الحالة الثانية بالسيد خورخيه روميرو فلورس كنتانا، الذي يُدعى أنه اختُطف في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من منزل أصدقائه في نويفا كاستيا ٣٩٩٩، كولومبيا ريسيدنسيال لنكن، مونترية، على يد مجموعة فدائيين اقتحمت المنزل.
- ٨٨- وتعلق الحالة الثالثة بالسيد ميغيل أورلندو مونوف غوزمون، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في أيار/مايو ١٩٩٣ في كتيبة المشاة ٢٦ في سويداد خويريس شيخواخوا.
- ٨٩- وتعلق الحالات الرابعة والخامسة والسادسة بالسادة دانييل كابريرا بينالوزا وأورلندو ريبوليدو تليس ونيكوميديس ويلا سانتانا، الذين يُدعى أنهم اختُطفوا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ على يد مدنيين مسلحين من مجموعة يونيون غانديرا ريجيونال دغورورو ويُزعم أنهم سُلّموا فيما بعد إلى الجيش المكسيكي.
- ٩٠- وتعلق الحالة السابعة بالسيد ماركو أنطونيو شونجيا سوريس، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على يد أفراد تابعين لشرطة بلدية سانتا كاتارينا.
- ٩١- وتعلق الحالتين الثامنة والتاسعة بالسيدان بيدرو إنريكي بويرتا فلورس وخافيير أليخاندرو تريغينيو بيدروزا اللذين يُدعى أنهما شوهدا آخر مرة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ وهما يغادران منزل الأخير في سان بيدرو في طريقهما إلى منزله لاجواستيكا في سانتا كاتارينا نويفو ليون.
- ٩٢- وتعلق الحالتين العاشرة والحادية عشرة بالسيد روبرتو نيفان هيرنانديز غارسيا والسيدة يوديث ييسينيا رويدا غارسيا، اللذين يُدعى أنهما اختُطفوا في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ على يد أفراد تابعين للشرطة الاتحادية وشرطة الولاية من مقر إقامتهما الواقع في ريفادوا سوتيلو ٦٠٢٥ في كول. لوما بونيتا بمونترية في نويفا ليون.
- ٩٣- وتعلق الحالة الثانية عشرة بالسيد جيوفاني ألكسيس باريوس هرنانديز، الذي يُدعى أنه اختُطف من مركز رينوسا التجاري في تاملباس الواقع في شارع لازرو كارديناس في كولومبيا أنزالدواز في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على يد ما يزيد عن ١٥ فرداً مسلحاً بصحبة أفراد تابعين للشرطة الاتحادية وشرطة بلدية تاموليباس.

١٧- المغرب

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٩٤- في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحالت حكومة المغرب إلى الفريق العامل معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

١٨ - باكستان

الإجراءات العاجلة

٩٥- في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة باكستان تتعلق بشخص دون سن الثامنة عشرة يُدعى أنه اختُطف في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من منزله الواقع في شارع كامبراني، في كيلي نيشاري أباد، في كيتا.

الإجراء العادي

- ٩٦- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى حكومة باكستان.
- ٩٧- وتتعلم الحالة الأولى بالسيد **حامد نيهال أحمد أنصاري**، وهو مواطن هندي يُدعى أنه اختُطف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في باكستان. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، أرسل الفريق العامل لحكومة أفغانستان وحكومة الهند نسخة عن ملف القضية.
- ٩٨- وتتعلم الحالة الثانية بالسيد **عبد الصفا**، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ على يد أفراد يُعتقد أنهم ينتمون إلى فيلق الحدود أو قوات أخرى تابعة لأمن الدولة، بالقرب من شارع كلية الطب زهير، في بلوشستان.
- ٩٩- وتتعلم الحالة الثالثة بالسيد **سميع الله**، الذي يُدعى أنه اختُطف من شارع الدكتور بانو في كيتا في بلوشستان في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على يد أفراد يرتدون الزي العادي يُعتقد أنهم ينتمون إلى قوات الأمن.

١٩ - بيرو

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٠٠- واصل الفريق العامل تجهيز المعلومات المقدمة من الحكومة في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١. واستُعرضت المعلومات المتعلقة بـ ١٨٢ حالة لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت أنها غير كافية لتوضيح الحالات.
- ١٠١- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحالت الحكومة إلى الفريق العامل رسالة تتعلق بحالة لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.
- ١٠٢- وفي نفس الرسالة، أعلمت الحكومة الفريق العامل بالتدابير التي اتخذها المدعي العام فيما يتعلق بالبحث عن الأشخاص المفقودين.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ١٠٣- قدمت المصادر معلومات بشأن ست حالات لم يُبت فيها بعد.

٢٠- الاتحاد الروسي

النداءات العاجلة

١٠٤- في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى حكومة الاتحاد الروسي بشأن السيد إيسمون أزييموف، وهو مواطن من طاجيكستان، يُدعى أنه اختطف من مباني مركز إيواء مؤقت للأجانب تديره الدولة في الاتحاد الروسي ونُقل إلى مكان غير معروف.

٢١- إسبانيا

الإجراء العادي

١٠٥- أحال الفريق العامل حالةً واحدةً إلى حكومة إسبانيا تتعلق بالسيدة ماريا أرغويليس لوركا التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٧، بالقرب من محطة ريوفريو، في ساحة تسمى كاسييا ثاباتيرو، في غرناطة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٠٦- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد.

٢٢- سري لانكا

الإجراء العادي

١٠٧- أحال الفريق العامل ٢١ حالةً إلى حكومة سري لانكا.

١٠٨- تتعلق الحالة الأولى بالسيد نيمالراج أنانتاراجا الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في مركز للرعاية في المنطقة ٦، في مقاطعة فافونيا في إقليم الشمال، التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة.

١٠٩- وتتعلق الحالة الثانية بالسيدة فيجيتا أتبوتاناتان التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في نقطة تفتيش أوماني الخاضعة لسيطرة الجيش، والواقعة في مقاطعة فافونيا في إقليم الشمال.

١١٠- وتتعلق الحالتان الثالثة والرابعة بالسيدة كاروناديفي إلاتامبي والسيد سوكونماران كريشناكودي، اللذين يُدعى أنها شوهدا آخر مرة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ في فادوفاغار في مقاطعة مولاتيفو في إقليم الشمال، بعدما سلّما أنفسهما للجيش السري لانكي.

١١١- وتتعلق الحالة الخامسة بالسيد سانتيراروبان جياراجا الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في نقطة تفتيش أوماني الخاضعة لسيطرة الجيش، في

مقاطعة فافونيا في إقليم الشمال. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السري لانكي هو المسؤول عن هذا الاختفاء المزعوم.

١١٢- وتعلق الحالة السادسة بالسيد **تانغارا جا كاليموتو** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ حين سلم نفسه للجيش السري لانكي في منطقة فادوفاغال الخاضعة لسيطرة الجيش، في مقاطعة مولايتيفو في إقليم الشمال.

١١٣- وتعلق الحالة السابعة بالسيدة **يوغسوارى كانتاسامي** التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في ماتتالان في مقاطعة مولايتيفو في إقليم الشمال. وحسب المعلومات الواردة، الجيش السري لانكي هو المسؤول عن اختفائها المزعوم.

١١٤- وتعلق الحالة الثامنة بالسيد **تاجينتان كوناسينغام** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ في مدرسة فافونيا رامبايكولام ماها فيديالايا للفتيات، في فافونيا في إقليم الشمال. وحسب المعلومات الواردة، الجيش السري لانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.

١١٥- وتعلق الحالة التاسعة بالسيد **فيجايا كانت ماهيسواران** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ في أوماني في مقاطعة فافونيا في إقليم الشمال، بعدما سلم نفسه للجيش السري لانكي، حسب ما يُزعم.

١١٦- وتعلق الحالة العاشرة بالسيد **ماروي سيلفارج** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ في مستشفى موليفايكال في مقاطعة مولايتيفو في إقليم الشمال، بعدما ألقى الجيش السري لانكي القبض عليه حينما كان يعالج هناك، حسب ما ورد في التقارير.

١١٧- وتعلق الحالة الإحدى عشرة بالسيد **بالاسويرامانيام ناداراسا** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في ماتتالان في مقاطعة مولايتيفو في إقليم الشمال. وحسب المعلومات الواردة، الجيش السري لانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.

١١٨- وتعلق الحالة الثانية عشرة بالسيد **براباكار باتماناتان** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في فيليكاندي، في معسكر اعتقال تيروكونامادو (المعروف أيضاً باسم "تريكونامادو")، في إقليم الشمال الأوسط. وحسب المعلومات الواردة، الجيش السري لانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.

١١٩- وتعلق الحالة الثالثة عشرة بالسيد **كريشنايلي براباهاران** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ في فادوفاغال في مقاطعة مولايتيفو في إقليم الشمال، بعدما أُلقت قوات الأمن الحكومية القبض عليه، حسب ما يُزعم.

١٢٠- وتعلق الحالة الرابعة عشرة بالسيدة **تانوجا سيلفارجا** التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ في منطقة نانديكادال الخاضعة لسيطرة الجيش السري لانكي، في مقاطعة مولايتيفو في إقليم الشمال.

١٢١- وتعلق الحالة الخامسة عشرة بالسيد **جيغاتيسواران سيلفاراجا** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في بوتوكوديرروبو، في مقاطعة مولايتيفو في إقليم الشمال، بعدما ألقى الجيش السري لانكي القبض عليه، حسب ما يُزعم.

١٢٢- وتعلق الحالة السادسة عشرة بالسيد **راتيش سونتاراجان** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في مستشفى فافونيا الحكومي الواقع في مقاطعة فافونيا في إقليم الشمال، بعدما اقتاده الجيش السري لانكي إلى هناك.

١٢٣- وتعلق الحالة السابعة عشرة بالسيد **سوتاغار سوغانثيران** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ في موليفايكال ("منطقة آمنة" أو "منطقة يحظر فيها إطلاق النار")، في مقاطعة مولايتيفو الواقعة في إقليم الشمال، حيث اقتاده الجيش السري لانكي، حسب ما يُزعم.

١٢٤- وتعلق الحالة الثامنة عشرة بالسيد **سوجيفاراج تانغافيل** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في قرية كومبافيل الواقعة في منطقة بوتوكوديرروبو الواقعة في مقاطعة مالايتيفو في إقليم الشمال. وحسب التقارير، الجيش السري لانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.

١٢٥- وتعلق الحالتان التاسعة عشرة والعشرون بالسيد **كينتيراكومار تيرونيلكانندان** والسيد **موتتايا تيرونيلكانندان**، اللذين شوهدا آخر مرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في نقطة تفتيش أوماني الخاضعة لسيطرة الجيش، في مقاطعة فافونيا الواقعة في إقليم الشمال. ومن المحتمل أن يكون الجيش السري لانكي مسؤولاً عن اختفائهما المزعوم.

١٢٦- وتعلق الحالة الإحدى والعشرون بالسيد **برافينيت تيباغاراجا** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في ماتتالان ("منطقة حظر إطلاق نار")، في إقليم الشمال. وكان الجيش السري لانكي، حسب التقارير، هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.

الادعاء العام

١٢٧- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تفيد بوجود عقبات اعترضت تنفيذ الإعلان في سري لانكا.

١٢٨- وأفادت المصادر بأن اللجنة الرئاسية المعنية بحالات الاختفاء العاملة حالياً في البلد واجهت العديد من المشاكل.

١٢٩- وورد في التقارير أن مدة عمل اللجنة كانت أقصر بكثير من اللازم لأن ستة أشهر لم تكن كافية لإجراء تحقيق شامل بشأن آلاف الأفراد الراغبين في الإدلاء بشهادتهم. وأدعي أن كون اللجنة لم تبدأ جلسات الاستماع إلا بعد مضي خمسة أشهر على إنشائها، وكون الأشخاص الذين تلقوا دعوة للمثول أمامها لا يمثلون سوى عدداً مختاراً من مجموع مقدمي الطلبات، يدل على عدم تخصيص وقت كافٍ للعملية.

١٣٠- وأفادت التقارير بأن العديد من الحالات التي أُبلغ عنها في كولومبو وأنحاء أخرى من البلد في السنوات الأخيرة لا تدخل ضمن اختصاص اللجنة لأن هذه الأخيرة لن تتناول سوى حالات الاختفاء في إقليمي الشمال والشرق في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩.

١٣١- وادّعي أن الحملة الإعلامية العامة لم تكن كافية وأن العديد من الأشخاص في مختلف الأماكن لم يسمعو باللجنة ولم يتلقوا معلومات عن مكان وموعد وطريقة تقديم الشكاوى. وأفادت التقارير بوجود ليس كبير بين أسر المختفين بشأن طريقة تقديم الشكاوى، ومن سيمكنه المثل أمام اللجنة، ومتى وأين ستُعقد جلسات الاستماع. وأفادت التقارير أيضاً بأن أفراداً من الجيش وموظفين من الأمن بزي مدني كانوا يسجلون الأشخاص. ويُذكر أن شكاوى وردت من أشخاص طُلب منهم التوقيع على نماذج باللغة الإنكليزية، وهي لغة لا يمكن لبعضهم أن يقرأها أو يفهمها، وأن العديد منهم رفضوا التوقيع عليها في حين وقع عليها آخرون رغم أنهم لم يفهموها. وادّعي علاوةً على ذلك أن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص الذين قدموا شكاوى تلقوا رسائل للمثل أمام اللجنة وأن معايير الاختيار لم تكن واضحة ولا متاحة للجميع.

١٣٢- وزعم أن على اللجنة أن تستمع إلى جميع الأشخاص الذين قدموا شكاوى بشأن حالة اختفاء وليس إلى مجرد عينة من الحالات، مهما لزم من الوقت لتسجيل جميع الشكاوى والاستماع إليها، إذا أُريد للعملية أن تكون ذات مصداقية.

١٣٣- وأفاد المصدر بأن بعض جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة كانت علنية، بيد أنها كانت سرية في مناسبات أخرى، مما قلل من شفافية العملية وقوض ثقة الجمهور بها.

١٣٤- وأفادت التقارير أيضاً بأن عدد المترجمين الشفويين لم يكن كافياً في بعض المناسبات وأن من قاموا بالترجمة الشفوية فعلوا ذلك بطريقة غير دقيقة فلخصّصوا أحياناً شهادات المشتكين أو قاطعوهم أثناء الإدلاء بها أو استبقوا الإجابة عن الأسئلة. وادّعي أيضاً أن المترجمين الشفويين جادلوا في بعض الأحيان الأشخاص في روايتهم لما حدث وأظهروا عدوانية مفرطة في تعاملهم مع المشتكين. وأفادت التقارير أيضاً بأن العديد من الأسئلة كانت استدرجية وأن المشتكين شعروا أنهم يخضعون لاستجواب وأنهم لا يُمنحون، بدلاً من ذلك، الحيز الزمني والمكاني اللازم لسرد الأحداث، وأن الأسئلة ركزت باستمرار على غور تامل إيلام للتحريز، مما أدى إلى عدم إيلاء اهتمام كافٍ للجوانب الأخرى من الشهادة. وادّعي كذلك أن بعض المسؤولين المكلفين بجمع المعلومات وملء استمارات المشتكين لم يكونوا ناطقين باللغة التاميلية وأن الاستمارات كانت باللغة الإنكليزية. وبالتالي كانت ثمة ادعاءات باحتمال إساءة فهم المعلومات وملء الاستمارات بطريقة خاطئة.

١٣٥- وادّعي المصدر أن تنظيم حملة إعلامية شاملة كان ينبغي أن يستبق بوقت طويل مواعيد جلسات الاستماع المقررة. واقترح ألا تقتصر مهمة نشر المعلومات على مسؤولين محليين، بل ينبغي أن تنظم أيضاً حملات لنشر المعلومات على صعيد الأقاليم وعلى الصعيد الوطني.

وذكر أيضاً أنه ينبغي استحداث عملية لمساعدة الأسر على الاستعداد للمثول أمام اللجنة، بوسائل منها تقديم معلومات عن الوثائق والمستندات الداعمة التي يجب إرفاقها بشكاواهم.

١٣٦- وأوصى المصدر بتخصيص وقت كافٍ لمراحل النشر والتسجيل والتحضير حتى يحظى كل مشتكٍ بفرصة المثول أمام اللجنة ويحصل الأشخاص على معلومات عن الوثائق التي يجب أن يحضروها وعمّا ستتطوي عليه العملية وعن المدة الزمنية التي ستخصص للاستماع إليهم.

١٣٧- وذكر أيضاً أن أفراد الجيش وموظفي الأمن ينبغي ألا يشاركوا في أي عملية من عمليات الحملات الإعلامية العامة أو التسجيل أو التوقيع على الاستثمارات أو مرافقة الأشخاص إلى الجلسات ذهاباً وإياباً. وينبغي أيضاً ألا يُسمح لهم بالتقاط صور خارج إطار اللجنة وقت دخول الأشخاص، أو بالحضور عندما يكون الأشخاص يدلون بشهادتهم أمام اللجنة.

١٣٨- وأدعى أن بعض الأشخاص تلقوا عرضاً بالتعويض ووعداً بالحصول على ٣٠٠.٠٠٠ روبية سري لانكية في حالة التسجيل بغرض الحصول على شهادة وفاة لأفراد أسرهم المختفين. وأفادت التقارير أيضاً بأن بعض الأشخاص حصلوا على التعويض، إلا أن المعيار الذي تم استخدامه لاختيار هؤلاء الأشخاص دون سواهم من الأشخاص المسجلين لم يكن واضحاً. ولذلك ارتقي ألا تُتخذ إجراءات تعويض أسر المختفين في نفس اليوم أو المكان الذي تعقد فيه جلسات الاستماع لأن ذلك يؤدي إلى الالتباس. وذكر أن هذه الإجراءات ينبغي ألا تكون عملية انتقائية، وإنما ينبغي صياغة سياسة جبر واضحة. وزُعم أيضاً أنه ينبغي تزويد الجميع بمعلومات عن كيفية الحصول على تعويض وإعطاء معلومات واضحة مقدماً للسماح بتحديد الخيارات عن اطلاع.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٣٩- أرسلت حكومة سري لانكا، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، رسالة بشأن ٢٠٠ حالة لم يُتَّ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في دورته ١٠٢، أن يطبق قاعدة الأشهر الستة على ثلاث حالات. وفيما يتعلق بالحالات المتبقية، اعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

١٤٠- وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحالت الحكومة رداً على رسالة طلب تدخل فوري اشتركت في تقديمها أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، وهي رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتتعلم بتوقيف واحتجاز ٤٢ من الناشطين السياسيين وفي مجال حقوق الإنسان، بمن فيهم أعضاء من لجنة التحقيق في حالات الاختفاء، وهي منظمة غير حكومية. وقالت الحكومة السري لانكية في ردها إن إدارة الشرطة أخبرتها بأن "الشرطة لم توقف أي شخص شارك في الاحتجاجات المذكورة" في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأنه "لا يوجد دليل موثوق يثبت ممارسة الشرطة لأي تهريب على المحتجين كما يُدعى"، وأنه "لم يُسجل أي حالة توقيف للمحتجين أو مصادرة للمواد التي كانوا

يحملونها، كما يُدعى، وأن الشرطة وفّرت في الواقع الحماية للمحتجين حتى يشاركون في احتجاجاتهم بحرية".

١٤١- وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رداً على الادعاء العام المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالمشاكل التي واجهتها اللجنة الرئاسية المعنية بحالات الاختفاء. وسيستعرض الفريق العامل هذا الرد في دورته ١٠٣.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٤٢- قدمت المصادر معلومات عن حالتين لم يُتَّ فيهما بعد. وقبل انتهاء المدة المحددة، تم توضيح حالة واحدة كان الفريق العامل قد طبق عليها قاعدة الأشهر الستة، نظراً لتمكن المصدر من تأكيد المعلومات المقدمة من الحكومة.

التوضيحات

١٤٣- استناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، وبعد تأكيدها من المصدر، قرر الفريق العامل أن يوضح حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد، وذلك قبل انتهاء المدة المحددة في قاعدة الأشهر الستة.

٢٣- الجمهورية العربية السورية

الإجراء العادي

- ١٤٤- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى حكومة الجمهورية العربية السورية.
- ١٤٥- تتعلق الحالة الأولى بالسيد محمد الشلبي الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش السوري ألقوا القبض عليه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في نقطة تفتيش البحدلية الخاضعة لسيطرة الجيش، في منطقة البحدلية، السيدة زينب.
- ١٤٦- وتتعلق الحالة الثانية بالسيدة غزالة علي شابو التي يُدعى أن أفراداً من المخابرات العسكرية السورية أو من قوات أمن الدولة ألقوا القبض عليها في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، في نقطة تفتيش البطيخة الخاضعة لسيطرة الجيش، في مدخل مخيم اليرموك.
- ١٤٧- وتتعلق الحالة الثالثة بالسيدة وحيدة الشلبي التي يُدعى أن أفراداً من الجيش السوري ألقوا القبض عليها في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، في نقطة تفتيش الحسينة في السيدة زينب في محافظة ريف دمشق.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٤٨- قدمت المصادر معلومات عن ثماني حالات لم يُتَّ فيها بعد.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤٩- في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحالت الحكومة رسالة تتعلق بأربع حالات لم تُبَيَّنَ فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

١٥٠- وفي الرسالة المذكورة، ردّت الحكومة أيضاً على نداءين عاجلين مشتركين مؤرخين ١٦ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣.

١٥١- يتعلق النداء العاجل المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ الموجّه بالاشتراك مع آليّة أخرى من آليات الإجراءات الخاصة بادعاء الاختفاء القسري للسيد **بسام بحرة** وابنه **سميح**. وقالت الحكومة في ردّها إن "السلطات المختصة ليس لديها أي معلومات عن مصير السيدين بحرة ومكان وجودهما".

١٥٢- ويتعلق النداء العاجل المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ الموجّه بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة بادعاء الاختفاء القسري للسيد **يوسف عبدلكي** والسيد **عدنان الدبس**، وهما عضوان في هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي يُدّعى أن أفراداً من قوات الأمن السورية ألقت القبض عليهما في نقطة تفتيش تابعة للمخابرات العسكرية. وذكرت الحكومة في ردّها أن "السلطات المختصة أطلقت سراح السيد يوسف عبدلكي" وأن "السيد عدنان الدبس [...] أُلقي القبض عليه بسبب انضمامه إلى حزب سياسي غير مرخص له، وأن السلطات القضائية المختصة لا تزال تحتفظ به على ذمة التحقيق".

النداءات العاجلة

١٥٣- في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليّة أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً يتعلق بادعاء اختفاء السيد **عبد الوهاب الملاً** الذي يُدّعى أن مجموعة من رجال مسلحين مجهولي الهوية اختطفته من منزله في حلب، والسيد **رامي الرزوق** الذي يُدّعى أن مجموعة من رجال مسلحين اختطفته في نقطة تفتيش بين مدينتي الرقة والطبقة.

١٥٤- وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليّة أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً ثانياً يتعلق بالسيدة **رزان زيتونة** والسيد **وائل حمادة** والسيد **ناظم حمادي** والسيدة **سميرة خليل**، الذين يُدّعى أن أفراداً مجهولي الهوية اختطفوهم في الدومة، ريف دمشق.

١٥٥- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً ثالثاً يتعلق بادعاء إلقاء القبض على السيد **أكرم رسلان** واعتقاله، وهو رسام كاريكاتوري سياسي يعمل في صحيفة **الفداء**، يُدّعى أنه وُضع في الحبس الانفرادي منذ إلقاء القبض عليه، وثمة تضارب في التقارير بشأن مصيره ومكان وجوده، بما في ذلك احتمال أن يكون قد أُعدم.

الملاحظات

١٥٦- نظر الفريق العامل أثناء انعقاد دورته في آخر تقرير قدمته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/24/46)، وفي تقريرها المواضيعي المعنون "بدون أثر: الاختفاء القسري في سوريا". وأعرب الفريق العامل عن بالغ قلقه إزاء النتائج التي خلصت إليها اللجنة والتي تفيد بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الحكومية مسؤولة عن حالات اختفاء قسري ارتكبت في إطار هجمات واسعة ومنهجية ضد مدنيين وهي عن علم بذلك، مما يجعل هذه الأفعال تصل إلى درجة الجرائم ضد الإنسانية؛ وأن قوى المعارضة لجأت إلى ممارسات يمكن اعتبارها بمثابة حالات اختفاء قسري. ويتابع الفريق العامل الوضع في الجمهورية العربية السورية منذ بداية النزاع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وُجه إلى حكومة الجمهورية العربية السورية بلاغ رسمي عن انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان ارتكبتها السلطات السورية، بما في ذلك الاختفاء القسري. ومنذ ذلك الحين، تلقى الفريق العامل، في إطار مختلف إجراءاته، عدداً متزايداً من الحالات.

١٥٧- وعندما تُقدّم ادعاءات فيما يتعلق بوجود ممارسات للاختفاء القسري قد تصل إلى درجة الجرائم ضد الإنسانية، يقوم الفريق العامل، كما أبرز في تعليقه العام بشأن الاختفاء القسري بوصفه جريمة ضد الإنسانية، (A/HRC/13/31، الفقرة ٣٩)، بتقييم تلك الادعاءات وإحالتها، عند الاقتضاء، إلى السلطات المختصة سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية. وفي ضوء الوضع الخطير في الجمهورية العربية السورية، قرر الفريق العامل في دورته أن يعرب عن قلقه الشديد فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري في البلد بتوجيه رسائل خطية إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، ورئيس الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمين العام، والممثل الخاص المشترك المعني بسوريا، يطلب إليهم فيها أن يتخذوا جميع الإجراءات التي قد يرونها مناسبة. وطلب الفريق العامل إلى رئيس مجلس الأمن، على وجه الخصوص، أن يوجه انتباه المجلس إلى هذه المسألة من أجل اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة، بما فيها إمكانية إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأبلغ الفريق العامل حكومة الجمهورية العربية السورية بهذه الرسائل في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٤- تايلند

المعلومات المقدمة من المصادر

١٥٨- قدمت المصادر معلومات عن حالتين لم يُبَيّن فيهما بعد.

رسالة طلب تدخل فوري

١٥٩- في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري تتعلق باحتمال إنهاء التحقيق في الاختفاء القسري للسيد سومشاي نيلافاجيت، وبالتالي حذف اسم زوجته من برنامج حماية الشهود.

٢٥- توغو

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٦٠- في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحالت حكومة توغو رسالةً تتعلق بحالة لم يُبَيَّن فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

٢٦- تركيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٦١- في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحالت حكومة تركيا رسالةً تتعلق بثماني حالات لم يُبَيَّن فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

٢٧- أوكرانيا

النداءات العاجلة

١٦٢- في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أرسل الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بادعاء الاستخدام المفرط للقوة ضد متظاهرين سلميين والاختفاء القسري لشخص لا يتعدى عمره ١٨ عاماً وللصيدة هريهوري إينا، والسيدة كاشاتوري ليليا، والسيد بروفكو أولي، والسيد فوكاتيوك فولوديمير، والسيد هومينيوك دينيس، والسيد لافريك فيدير، والسيد أوكريموفيتش فولوديمير، والسيد روسبوتني فياشيسلاف، والسيد توكارييف فياشيسلاف، والسيد شينكاروك أناتولي، والسيد ريزبا ميكولا، والسيد إلفين منصوروف، والسيد هريم سيروي، والسيد فينك ميكولا. وحسب المعلومات الواردة، معظم هؤلاء الأشخاص هم من الناشطين والطلاب الشباب وشوهدوا آخر مرة مساء يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في مظاهرة في ساحة الميدان في كييف يُزعم أن الشرطة تدخلت بالقوة لتفريقها.

٢٨- الإمارات العربية المتحدة

النداءات العاجلة

١٦٣- في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أرسل الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة يتعلق بادعاء الاختفاء القسري للسيد عبد الرحمن الجيدة واحتمال سوء معاملة موظفي أمن الدولة له وإخضاعه للتعذيب.

٢٩- أوزبكستان

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٦٤- في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحالت حكومة أوزبكستان رسالةً تتعلق بسبع حالات لم يُبتَّ فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

٣٠- فترولا (جمهورية - البوليفارية)

الإجراء العادي

١٦٥- أحال الفريق العامل حالتين إلى حكومة فترولا (جمهورية - البوليفارية).

١٦٦- تتعلق الحالتان بالسيد أندريس بيلوس مورينو والسيدة كارين ألكساندرا غيديز غاميز، اللذين يُدّعى أن موظفين من فرقة التحقيقات العلمية والجنائية والإجرامية أَلقت القبض عليهما في محل إقامتهما، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

المرفق

[الأصل: بالصينية]

ردود حكومة الصين على النداءات العاجلة

أولاً- الرد الأول (أُرسل في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

١- كاو شونلي هي امرأة تبلغ من العمر ٥٢ عاماً. تبين أنها أخلت بالنظام الإداري والاجتماعي في العديد من المناسبات. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اعتقلها فرع تشاو يانغ التابع لمكتب الأمن العام في بيجين بتهمة جريمة التحريض. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدر مكتب المدعي العام في تشاو يانغ أمراً بتوقيفها، فألقي القبض عليها بعدئذ.

٢- تشين جيانفانغ هي امرأة تبلغ من العمر ٤٣ عاماً. أوقفها مكتب الأمن العام في بلدية شنغهاي في نقطة لمراقبة الحدود في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وذلك عملاً بالمادة ١٢ من قانون إدارة الخروج والدخول في جمهورية الصين الشعبية. ويستند الجزاء الذي أوقعه جهاز الأمن العام على شين إلى القانون ذي الصلة. وتُثبت أدلة وافرة وحقائق واضحة انتهاكها للقانون. فتطبيق القانون في هذه الحالة صحيح والعقوبة مناسبة والإجراء شرعي.

٣- وعملاً بالمادة ١٢-١ من قانون الإجراءات الجنائية في جمهورية الصين الشعبية، لا يمكن للمحاكم الشعبية أن تقبل الدعاوى التي يرفعها مواطنون أو أشخاص قانونيون أو منظمات أخرى بشأن مواضيع تنطوي على إجراءات تخص الدولة، مثل الدفاع والشؤون الدبلوماسية. وما تضطلع به وزارة الخارجية باسم حكومة الصين من أعمال فيما يتصل بتقديم التقرير الوطني المتعلق بحقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة هو إجراء دبلوماسي خاص بالدولة. ولا تدخل في اختصاص المحاكم الشعبية الدعاوى التي رفعتها كاو وغيرها ممن يتهمون الحكومة بعدم الشفافية في عملية استعراض حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، قررت محكمة بيجين الشعبية المتوسطة الثانية رفض الدعاوى التي رفعتها كاو وغيرها ضد وزارة الخارجية.

٤- وتولي حكومة الصين أهمية بالغة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية لاستعراض حالة حقوق الإنسان في البلد. فقد أجريت مشاورات مع ما يزيد على ٢٠ مؤسسة تمثيلية، مثل اتحاد عموم الصين لنقابات العمال، والاتحاد النسائي لعموم الصين، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، ومعهد القانون التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. ونُشر التقرير الوطني المتعلق بحقوق الإنسان على الموقع الإلكتروني

لوزارة الشؤون الخارجية لكي يطلع عليه الجميع. وكانت جميع الإجراءات التي اتخذتها حكومة الصين في هذا الصدد تتوافق توافقاً تاماً مع روح القرارات التي وافق عليها مجلس حقوق الإنسان.

٥- وتود حكومة الصين أن تطلب إدراج النص الوارد أعلاه بأكمله في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثانياً- الرد الثاني (أُرسل في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

٦- يانغ وي، المعروف على شبكة الإنترنت باسم يانغ تينغجيان، هو رجل يبلغ من العمر ٢٦ عاماً، تعود أصوله إلى منطقة زي شي في مقاطعة جيانغشي. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، احتُجز يانغ وي لمدة ١٥ يوماً عملاً بقانون الاحتجاز الإداري بتهمة التحريض على التجمهر والتجمع والتظاهر غير القانوني والتخطيط لذلك. وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، احتجزه جهاز الأمن العام في غوانغ دونغ عملاً بالقانون الجنائي للاشتباه في تحريضه على الإطاحة بسلطة الدولة. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، صدر أمر بتوقيفه، فألقي القبض عليه وفق الإجراءات الواجبة. ويستمر حالياً استعراض هذه القضية.

٧- شو تشيونغ رجل في الأربعين من عمره. أصله من منطقة مين كوان في مقاطعة هي نان. اعتقله جهاز الأمن العام لمقاطعة جيانغسو في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ عملاً بالقانون الجنائي للاشتباه في جمعه حشداً من الناس للإخلال بالنظام العام. وفي ١٢ تموز/يوليه، صدر أمر بإلقاء القبض عليه. وفي الوقت الراهن، لا تزال قضيته قيد الاستعراض.

٨- جو ييمين رجل يبلغ من العمر ٣٦ عاماً. أصله من مدينة شانغ شو في مقاطعة جيانغسو. اعتقله جهاز الأمن العام في مقاطعة جيانغسو في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ للاشتباه في تحريضه على الإطاحة بسلطة الدولة. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، صدر أمر بتوقيفه، فألقي القبض عليه وفق الإجراءات الواجبة. ووجهت هيئة الادعاء الشعبي لمدينة سو زهو، في مقاطعة جيانغسو، إلى الجاني غو تهمة التحريض على الإطاحة بسلطة الدولة. وجرت المقاضاة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ في محكمة سو زهو الشعبية المتوسطة. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، جرت المحاكمة في جلسة علنية في محكمة سو زهو الشعبية المتوسطة، على النحو المنصوص عليه في القانون. ولا تزال هذه القضية قيد الاستعراض.

٩- سونغ غوانغ تشيانغ، المعروف أيضاً باسم سونغ زي، هو رجل في الخمسين من عمره. اعتقله جهاز الأمن العام في بيجين في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، بتهمة جنائية هي جمع حشد من الناس للإخلال بالنظام العام. وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، صدر أمر بتوقيفه، فألقي القبض عليه وفق الإجراءات الواجبة. وفي الوقت الراهن، لا تزال الإجراءات جارية لاستعراض القضية.

١٠- الاسم الحقيقي لغوو فيكسون هو يانغ ماودونغ. وهو رجل يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، من منطقة غوشينغ في مقاطعة هوبي. اعتقله جهاز الأمن العام في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ للاشتباه في جمعه حشداً من الناس للإخلال بالنظام العام. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، صدر أمر بتوقيفه، فألقي القبض عليه وفق الإجراءات الواجبة. ولا تزال الإجراءات مستمرة في الوقت الحالي لاستعراض هذه القضية.

١١- سن ديشنغ رجل يبلغ من العمر ٢٢ عاماً. هو من منطقة شيان شون في مقاطعة هوبي. اعتقله جهاز الأمن العام في غوانغ دونغ، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، بتهمة جمع حشد من الناس للإخلال بالنظام العام. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، صدر أمر بتوقيفه، فألقي القبض عليه وفق الإجراءات الواجبة. ولا تزال هذه القضية حالياً قيد الاستعراض.

١٢- زهو ويلين رجل يبلغ من العمر ٤٨ عاماً. هو من منطقة جيان دو، مقاطعة جيانغسو. اعتقله جهاز الأمن العام في آن هوي، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، للاشتباه في جمعه حشداً من الناس للإخلال بالنظام العام. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، صدر أمر بتوقيفه، فألقي القبض عليه وفق الإجراءات الواجبة. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر قُدم إلى النيابة العامة لمزيد من النظر. ولا تزال قضيته حالياً قيد البحث.

١٣- وبالنسبة لبعض الأشخاص المشار إليهم في الرسالة، وبالتحديد زانغ فوينغ، وليو يواندونغ، ودينغ زيبو، وينغ جيشيان، وزاو غوانجون، وزو بينغينغ، وشو نايلي، وهي بين، وزاو زينجيا، وشين غودونغ، وبين شيجين، وياو شينغ (تُرجمت الأسماء باستنساخها صوتياً)، لا توجد بيانات صحيحة بشأنهم وليس بمقدورنا التحقق من هويتهم الحقيقية.

١٤- الصين بلد قوامه سيادة القانون. ومؤسساتنا القضائية تبحث كل حالة على حدة وتنفذ تقييداً صارماً بالقانون ذي الصلة، مما يكفل للأشخاص المعنيين بهذه الحالات حقوقهم وحرياتهم المشروعة. وثمة رسائل عديدة بعث بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وتحرص حكومة الصين على الإجابة بدقة عن كل رسالة من هذه الرسائل. وهذا يُظهر بجلاء ما تكنه من احترام لمجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة ومدى رغبتها في التعاون بشأن هذه المسائل.

١٥- وتود حكومة الصين أن تطلب إدراج النص الوارد أعلاه بأكمله في وثائق الأمم المتحدة.